بيان صحفي

تنسيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا: تحديد خمسة محاور للتدخل ذات أولوية

الرباط، 20 يونيو 2019 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – قام مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يومي 18 و 19 يونيو بالرباط، بتنظيم الاجتماع السادس لآلية التنسيق دون الإقليمية لشمال أفريقيا، تحت موضوع: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشراكات في شمال أفريقيا.

شارك في الاجتماع أكثر من عشرة من وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي، البنك الأفريقي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الإيسيسكو، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونسكو، ومنسقو الأمم المتحدة المقيمون في الجزائر والمغرب.

اعتمد الاجتماع السابق لآلية التنسيق دون الإقليمية الذي انعقد في شهر مارس 2018، خارطة طريق إقليمية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

وقال الطيب بكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، عند افتتاح أشغال الاجتماع: "إن آلية التنسيق والإنجازات التي تحققت في العام المنصرم توفر الأساس للعمل الذي يمكن تحسينه وتشغيله تدريجياً من أجل تطوير أوجه التآزر وتحسين فعالية تدخلات الشركاء".

التآزر من الأهمية بمكان حيث، على بعد عشر سنوات من هدف عام 2030 المقرر لتنفيذ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ما تزال هناك تباينات كبيرة، من حيث الامتلاك، والتكامل، والحوكمة والتتبع، والتمويل، وفقا لقول السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا. وأضافت السيدة نعاس قائلةً: "هناك نقص في آليات الحوكمة التي تؤطر وتنسق تنفيذ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة والتي تضفي الطابع الرسمي على مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية. إن قدرات أنظمة المعلومات بحاجة إلى التعزيز كما يجب تطوير شراكات إستراتيجية ومبتكِرة على جميع المستويات".

في نهاية أشغال يومَي 18 و 19 يونيو، توافق المشاركون على خارطة طريق منقحة للفترة 2019-2020، تغطي من الآن فصاعداً خمسة مجالات مواضيعية: 1) التوعية والمناصرة والتتبع والإبلاغ من أجل تنفيذ أجندتي 2030 و 2063؛ 2) التشغيل ؛ 3) الأمن الغذائي ؛ 4) التغير المناخي ؛ 5) التكامل الإقليمي (تنفيذ منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية).

كما اعتمدوا أيضًا إطارًا لتنفيذ ومتابعة خارطة الطريق، التي تتضمن خططًا مفصلة لكل مجال مواضيعي، مجمعة في خطة عمل مدعّمة.

وبعد تبادل خبراتهم وممارساتهم الجيدة بشأن مختلف الأدوات والآليات ذات الصلة بتعبئة الموارد المالية (الشراكات مع القطاع الخاص، بنوك التنمية، إلخ)، شدّد المشاركون أيضًا على الحاجة إلى تحسين أفضل للموارد البشرية والموارد المالية لتنفيذ خارطة الطريق.

بتنسيق من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تتولى أمانتها مع الاتحاد الأفريقي، تلعب آلية التنسيق دون الإقليمية لأفريقيا وفرعها دون الإقليمي لشمال أفريقيا دور تسهيل تبادل المعلومات والممارسات الجيدة بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، ووضع رؤية إقليمية للقضايا التي تم تناولها وتعزيز الاتساق بين الإجراءات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية.

ملحوظة للمحررين

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي إحدى اللجان الإقليمية الخمسة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. ومهمة مكتبها بشمال أفريقيا دعم التنمية في بلدان دون-الإقليم السبعة (تونس، الجزائر، السودان، ليبيا مصر، المغرب وموريتانيا) ومساعدتها في بلورة وتنفيذ سياسات وبرامج كفيلة بالإسهام في تحولها الاقتصادي والاجتماعي، بالاهتمام على وجه الخصوص بموضوعين أساسيين هما: الاندماج الإقليمي في شمال أفريقيا، والإشكاليات المتصلة بالقدرات، والتشغيل، والتنمية العادلة في المنطقة.